

**أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تحقيق جودة
الإفصاح بالقوائم المالية وتدنية تكلفة الاقتراض - دراسة
تطبيقية**

د / محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري

مدرس المحاسبة والمراجعة

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تحقيق جودة الإفصاح بالقوائم المالية وتدنية تكلفة الاقتراض - دراسة تطبيقية

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة تحليل أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي (كمتغير مستقل) على كلٍ من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض (كمتغيرات تابعة)، وفي إطار تحليل هذه العلاقة استعرضت الدراسة وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى التعرف على موقف الهيئات المهنية والدول من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وأخيراً استعرضت طبيعة العلاقة بين تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وكلٍ من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض.

ولغرض تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على عينة تحكيمية تتكون من (٤٥٥) مشاهدة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤ - ٢٠١٩. واعتمد تحديد مدة السلسلة الزمنية على أساس أن الحد الأقصى للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي والمتفق عليه بين الهيئات المهنية والباحثين هو خمس سنوات.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر استاندر د أند بورز، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض.

وهو ما يشير إلى أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يؤدي إلى ارتفاع مستوى ثقة المقرض في الرأي الفني المحايد للمراجع الخارجي فينخفض معدل العائد الذي يطلبه على استثماراته وبالتالي تنخفض تكلفة الاقتراض. كما وجدت الدراسة أنه بدخول جودة الإفصاح المحاسبي كمتغير معدل للعلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع مستوى العلاقة العكسية المعنوية بين المتغيرين، وفي ذلك دلالة على أن التأثير الأولي للمراجع الخارجي ينعكس على جودة الإفصاح المحاسبي بما يجعل المقرض المستخدم الخارجي للقوائم المالية على ثقة تامة بمصداقية المعلومات المعروضة بها ومن ثم تنخفض تكلفة الاقتراض.

وتشير تلك النتائج إلى أن ارتفاع ممارسات الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يؤدي ولا شك إلى ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر استاندر د أند بورز وانخفاض تكلفة الاقتراض والعائد الذي يطلبه المقرض على استثماراته.

الكلمات المفتاحية:

الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي- سياسة فحص النظير- تركيز سوق المراجعة- جودة الإفصاح المحاسبي- جودة الإفصاح بالقوائم المالية- تدنية تكلفة الاقتراض- مؤشر استاندر د أند بورز.

Abstract:

This study aims to analyze the effect of auditor rotation as an independent variable on the both disclosure quality and borrowing cost. For analyzing this relationship this study showed the supporter and opposed views of auditor rotation, in addition identifying the attitudes of professional bodies and countries towards the auditor rotation. Finally, this study showed the nature of relationship among the auditor rotation and the both disclosure quality and borrowing cost.

For analyzing, the above-mentioned relationship I depend on an intended sample composed of 455 observations at the time series 2014-2019. Identifying this series depend on that the agreed maximum period of auditor rotation is five years.

Finally, I found a significant positive relationship between the auditor rotations and the disclosure quality according to Standard & Poors Index. Besides, I found a significant negative relationship between the auditor rotations and the borrowing cost.

These results indicate that the auditor rotations lead to increasing the level of confidence for the borrower about the auditor opinion which means decreasing the required return and hence decreasing the borrowing cost. In addition, my study found that disclosure quality as a moderator variable lead to increasing the significant relationship between auditor rotations and borrowing cost, this means that the main impact of auditor rotations reflect on the disclosure quality which made the borrower on trust about the credibility of information presented on the financial statements and consequently decrease the borrowing cost.

On the other side, theses results indicate that increasing the auditor rotations lead to increasing the level of disclosure quality according to Standard & Poors Index and decreasing the borrowing cost and the required return.

١- مقدمة الدراسة:

أضحى الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في الآونة الأخيرة محل اهتمام العديد من الكتاب والباحثين والهيئات المهنية الأخرى، واعتبارها الوسيلة الرئيسية لتعزيز استقلال المراجع الخارجي وزيادة موضوعيته ونزعة الشك المهني لديه (Ernst & Young, 2013). ففي أواخر العقد الأول من القرن الحالي وظهور الأزمة المالية العالمية، قام المنظمون والمساهمون بإعادة النظر في قضية استقلال المراجع الخارجي، من خلال مطالبة المنشآت محل المراجعة بتغيير مكاتب المراجعة بشكل دوري (Velte & Stiglbauer, 2018). وعلى الرغم من أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي مازال من الاتجاهات المثيرة للجدل في الأوساط البحثية المحاسبية، إلا أنه وضع حد أقصى لمدة تعاقد منشأة مع مكاتب المراجعة ليست فكرة جديدة، وإنما هي محل نقاش العديد من الهيئات المهنية منذ عام ١٩٧٠ مثل مجلس الرقابة على الشركات العامة Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB) (Firth, et al., 2012).

وعلى الرغم من ذلك، أصدر مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي The U.S Government Accountability Office (GAO) تقرير نهائي برفضه الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، ولكن التقرير أشار إلى أن تقييم فعالية الإصلاحات التي جاء بها قانون الانهيارات المالية Sarbanes Oxley Act (SOX) من قبل كل من مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB) وهيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) Securities and Exchange Commission يحتاج إلى عدة سنوات (Gul, et al., 2020). ومن هذا المنطلق، أشار مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB) إلى أن المخاطر المرتبطة بمهنة المراجعة في الوقت الراهن تدعم الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، كما أكد على أن السبب الرئيسي للمطالبة بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي هو حل المشكلات الخاصة بثلاث قضايا أساسية هي: الاستقلالية والشك المهني والموضوعية (Roush, et al., 2019).

وعلاوة على ذلك، أثبت الواقع العملي للعديد من شركات المراجعة في العديد من الدول الأوروبية وأمريكا فشل المراجعين في العديد من الشركات في ممارسة الشك المهني المطلوب، وقبلوا أدلة مراجعة أقل من مقنعة، ومن ثم فشلت مكاتب المراجعة في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الجوهرى (Wang & Tuttle, 2009).

ونتيجة لذلك، يرى الباحث أن الجدال الدائر بين الكتاب والباحثين بشأن تأثير الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، أصبح يتركز في تحليل أثر طول مدة المراجعة على تحقيق الاستقلالية والشك المهني والحفاظ على موضوعية رأي المراجع الخارجي. وفيما يتعلق بالمستخدم الخارجي للقوائم المالية فإنه يرى المراجع الخارجي بمثابة الضامن على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية، وعليه يأخذ القرار بإقراض الشركة أو الاستثمار فيها.

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي أصبح قضية جدلية بين الكتاب والباحثين، وذلك لانعكاس أثره بشكل مباشر على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية، ومن ثم على مستوى الحد الأدنى للعائد الذي يطلبه المقرض للشركة ولا سيما البنوك والأشخاص الطبيعيين حاملي السندات. وبالتالي، ما هي الآثار المحاسبية للدوران الإلزامي للمراجع

الخارجي؟ وكيف يمكن للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟ وما هو انعكاس ذلك على تكلفة الاقتراض؟، وستكون إجابة هذه التساؤلات هو محور الدراسة الحالية.

٢- طبيعة مشكلة الدراسة:

يوجد اتفاق عام بين الهيئات المهنية والعديد من الكتاب والباحثين على أن الحد الأدنى لفترة التعاقد بين المراجع الخارجي والعميل هو عام واحد، في حين أن الحد الأقصى لفترة التعاقد بين المراجع والعميل لم يتم الاتفاق بشأنها. ويرجع الهدف الرئيسي من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي مما يساهم في تحقيق الدور التوكيدي المناسب للمستخدم الخارجي للقوائم المالية (صباح، ٢٠١٤).

فمن وجهة نظر المستخدم الخارجي للقوائم المالية أنها لا تعبر بشكل كافٍ عن رغباته لعدم درايته الكافية بكيفية إعدادها، وهنا يصبح المراجع الخارجي هو الضامن للمستخدم الخارجي عن عدالة القوائم المالية. فإذا ما ارتفع الدور التوكيدي للمراجع الخارجي بشأن عدالة القوائم المالية انخفضت المخاطر المحيطة بالمستخدم الخارجي للقوائم المالية، ومن ثم انخفض العائد الذي يطلبه المستثمر، وبالتالي تنخفض تكلفة رأس المال للشركة (غنيم، ٢٠١٣).

وفي ظل المضاربات اليومية التي تتعرض لها أسواق رأس المال العالمية أصبح المستثمر المستخدم الخارجي للقوائم المالية غير حريص على تحقيق معدلات الأمان على استثماراته، لأنه لا يهدف إلى تحقيق الاستثمار الدائم وإنما هي فقط استثمارات مؤقتة لتحقيق أرباح وقتية من عوائد بيع الأسهم، ومن ثم يصبح المقرض هو الطرف الأكثر حاجة إلى وجود ضامن على استثماراته في سندات الشركة إلا وهو المراجع الخارجي (Chi, et al., 2004).

فالمراجع الخارجي ملزم بضمان تحقق جودة المعلومات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية والمفصح عنها، والتي يعتمد عليها المستخدم الخارجي للقوائم المالية في اتخاذ قرارات الإقراض والاستثمار. وبناء على ذلك، يصبح الدور التوكيدي للمراجع الخارجي قائماً على تحقيق أعلى متطلبات الإفصاح المحاسبي بما يحقق جودة المعلومات المحاسبية، فضلاً عن أنه يساعد على تأمين المقرض من المخاطر المحيطة باستثماراته مما يساهم في تدنية معدلات العائد التي يطلبها على استثماراته في سندات الشركة (غنيم، ٢٠١٣).

ولما كان الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي هو الضمان على تحقيق موضوعية واستقلالية المراجع الخارجي، فإن الباحث يبادر متسائلاً عن قدرة الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تحقيق متطلبات جودة الإفصاح، وكذلك دوره في التأثير على سلوك المقرض تجاه الشركة. وبالتالي، يمكن للباحث تجسيد مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو أثر تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي؟
- ما هو أثر تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تكلفة الاقتراض؟
- ما هو أثر جودة الإفصاح المحاسبي على تعديل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض؟

٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة في تحليل أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على كمي من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض للمستخدم الخارجي للقوائم المالية، على عينة من الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن للباحث تحقيق الهدف العام للدراسة من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- تحليل الإطار النظري للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي من وجهة نظر الباحثين والهيئات المهنية والدول.
- تحليل العلاقة بين تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي.
- تحليل العلاقة بين تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض.

٤- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في محاولة الربط بين فرعين من فروع المحاسبة وهما المحاسبة المالية والمراجعة، بالإضافة إلى ذلك تحاول الدراسة الحالية أن تقدم إسهاماً علمياً متواضعاً في تقديم إطار نظري تحليلي لفلسفة تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر استاندرد أند بورز، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض من واقع سوق الأوراق المالية المصري.

بينما تتمثل الأهمية العملية في إلقاء المزيد من الرؤى للهيئات المهنية والأطراف ذوي المصلحة المتعاملين بسوق الأوراق المالية المصرية وهيئة سوق المال المصري على قدرة الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في التأثير على سلوك المقرضين والمستخدم الخارجي للقوائم المالية.

٥- فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها في ضوء متغيرات الدراسة، يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تكلفة الاقتراض.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض.

٦- منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم تحليل الدراسات السابقة المرتبطة بتحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وكل من تكلفة الاقتراض وجودة الإفصاح المحاسبي. ولذلك تجمع الدراسة الحالية بين منهجين بشكل متكامل، أخذ الباحث من كليهما بقدر الحاجة سعياً إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها وهما:

- **المنهج الاستنباطي:** وهو المنهج الذي يعتمد على الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء، أو من العام إلى الخاص، حيث يستند إلى مسلمة أو نظريات، ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث، وفقاً لأنه يرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، ويتحقق ذلك المنهج من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات المختلفة التي تتعلق بتجارب تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وانعكاساتها على متغيرات المحاسبة المالية.
- **المنهج الاستقرائي:** وهو المنهج الذي يعتمد على جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينهما بمجموعة العلاقات الكلية العامة، بهدف التوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ويتحقق ذلك المنهج من خلال جمع بيانات عينة الدراسة، وإجراء الاختبارات الإحصائية على المتغيرات الخاصة بتطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض.

٧- حدود الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج البحث، تتمثل أهم حدود الدراسة فيما يلي:

- ستتحصر عينة الدراسة الحالية على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩، وذلك مراعاة لأن الحد الأقصى للمدة التعاقدية بين المراجع والعميل المزمع الاتفاق عليه بين الهيئات المهنية هو خمسة سنوات.
- لم يسعى الباحث إلى تصميم أي مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي، وذلك لأن مؤشر استاندرند أند بورز هو أحد أهم المؤشرات المهنية لقياس مستوى الإفصاح، فضلاً عن أنه مؤشر عالمي يلقي القبول في معظم دول العالم.
- تم تجاهل الأثر الضريبي لتكلفة الاقتراض، عند تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لتبسيط عمليات التحليل وخروجها عن الحيز النظري لموضوع الدراسة.
- تم الاعتماد على مؤشر وهمي لقياس الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي لمنع استخدام المدد الزمنية في قياس مدة تغيير المراجع في عملية تحليل العلاقة بين المتغيرات، وذلك نظراً للاتفاق المزمع بين الباحثين والهيئات المهنية بشأن الحد الأقصى للمدة التعاقدية.

٨- خطة الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها، وسعيًا لاختبار فروضها الإحصائية، يمكن للباحث تقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

٨-١: الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي بين التأييد والمعارضة.

٨-٢: موقف الدول والهيئات المهنية من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي.

٨-٣: تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي.

٨-٤: تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض.

٨-٥: تحليل الدراسات السابقة.

٨-٦: اشتقاق فروض البحث.

٨-٧: الدراسة التطبيقية.

٨-٨: النتائج، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة.

وسيتم تناول العناصر السابقة بشئ من التفصيل فيما يلي:

٨-١: الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي بين التأييد والمعارضة:

يشير دوران المراجع الخارجي إلى تحديد حد أقصى للمدة التي يظل فيها نفس المراجع الخارجي مراجعاً لشركة معينة، وتلتزم هذه الشركة بعد انتهاء هذه المدة بإنهاء التعاقد مع المراجع الخارجي. ويشير الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي إلى الدوران الذي تلزم به القوانين واللوائح ذات العلاقة عملاء المراجعة بتغيير المراجع بعد مدة زمنية معينة، أما مدة التدوير للمراجع الخارجي والتي تمثل الحد الأقصى للتعاقد مع الشركة فهي غير متفق عليها، إلا أن قانون الانهيارات المالية (SOX) وضع الحد الأقصى لدوران المراجع الخارجي خمس سنوات وهي مدة على سبيل التوصية وليس الإلزام (غراب، ٢٠١٦).

وتأسيساً على ذلك، يرى الباحث أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي أمراً يحمل الجدل بين الباحثين والهيئات المهنية على حد سواء، حيث أنها لم تتفق فيما بينها على الحد الأقصى للدوران الإلزامي، وكل المدد الموجودة بصدد هذا الموضوع إنما هي على سبيل التوصية، وهو ما أدى إلى ظهور وجهات نظر مؤيدة ومعارضة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي. وبالتالي، يصبح حري بالباحث عرض وجهتي النظر المتعارضتين فيما يلي:

٨-١-١: وجهة النظر المؤيدة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي:

ترجع المطالبة المستمرة بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي إلى تقديم رؤية ونظرة جديدة للمراجعة، حيث أن استمرار مكتب مراجعة معين في مراجعة القوائم المالية لشركة معينة لمدة طويلة يؤدي إلى مخاطر جمود الفكر المهني للمراجع الخارجي والحد من نزعة الشك المهني التي يجب أن تكون لدى المراجع خلال ممارسته للمراجعة. وهو ما يؤدي إلى فشل المراجع في الوصول إلى أدلة جديدة، ومن ثم يصبح الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي فرصة لتقديم رؤى جديدة لتحسين جودة عملية المراجعة (أبو الخير، ٢٠٠٦).

كما أن وجود الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يؤدي إلى إزالة العلاقات الوطيدة بين المراجع الخارجي والعميل، حيث أن ارتفاع مستوى الألفة بين المراجع الخارجي والعميل يؤدي إلى تفضيل المراجع لمصلحة الإدارة على مصلحة الملاك والأطراف الأخرى ذوي المصلحة، وهو ما قد يؤثر سلباً على استقلال المراجع الخارجي. وفي هذا الشأن، أشار مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB) إلى وجود أدلة على أن المراجعين يسوقون أنفسهم للعملاء المحتملين كشركاء في دعم ومساندة هؤلاء العملاء على تحقيق أهدافهم، ففي الأجل القصير قد يسعى المراجع إلى إرضاء العميل لتعزيز وجود علاقة دائمة معه، وفي الأجل الطويل قد يقدم المراجع تنازلات للمحافظة على العلاقة مع عملاء المراجعة وتجنب فقدهم (مبارك، ٢٠١٢).

وعلى صعيد آخر، أثبتت التحقيقات بشأن انهيار شركة أنرون للطاقة ومكتب آرثر أندرسون للمحاسبة وجود تواطؤ بين الإدارة والمراجع الخارجي، حيث استمر المراجع الخارجي مع هذه الشركة لمدة تزيد عن خمسة عشر عاماً، وهو ما أثار المخاوف على المستوى الدولي بشأن استقلالية المراجع الخارجي مما استلزم ضرورة اتخاذ إجراءات تنظيمية، وتمثلت أهم هذه الإجراءات التنظيمية في الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سواء على مستوى شريك المراجعة فقط أو على مستوى مكتب المراجعة ككل (Kaplan & Mauldin, 2018).

ففي حالة عدم وجود الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي قد يتواجد الدافع المالي للتخلي عن استقلاليته، خاصة إذا كان احتمال الاستعانة به من قبل الشركات المدرجة في سوق المال منخفضاً، حيث أنه في ظل طول المدة عن حد معين قد يصبح المراجع الخارجي أكثر قبولاً لما تتخذه الإدارة من سياسات وممارسات محاسبية، ويزيد من احتمالية التوافق مع العميل. كما أن إدراك المراجع لتغييره بعد فترة زمنية معينة يجعله يوازن بين اعتبارين: الأول إرضاء عميله ولو كان ذلك على حساب استقلاليته؛ الثاني المحافظة على استقلاليته ولو كان ذلك على حساب إرضاء عميله (Firth, et al., 2012).

وعلاوة على ذلك، يؤدي تدوير المراجع الخارجي إلى قيام المراجع اللاحق بفحص عمل المراجع السابق، ومن ثم تفعيل الرقابة على جودة الأداء المهني من خلال تطبيق سياسة فحص النظير، مما قد يدفع المراجع السابق إلى تحسين جودة المراجعة حتى لا يكتشف المراجع اللاحق تقصيره وإهماله أو تواطؤه. وبالتالي، يصبح دوران المراجع الخارجي أحد آليات الرقابة على جودة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين، وخصوصاً في الدول التي تفتقر إلى وجود بيئة قانونية جيدة وأجهزة رقابية فعالة تراقب جودة أداء المراجعين (أبو الخير، ٢٠٠٦).

وبالتالي، يتم النظر إلى تدوير المراجع الخارجي بنوعيه الداخلي (تدوير شريك المراجعة) والخارجي (تدوير مكتب المراجعة ككل) كوسيلة لتعزيز جودة عملية المراجعة، نتيجة التأثير الإيجابي للتدوير على وجود رؤية ونظرة جديدة للمراجعة وعلى استقلال المراجع الخارجي، مما يؤدي إلى الحد من احتمالات فشل المراجعة ومن ثم تقليل المخاطر المحيطة بعملية المراجعة (Wang & Tuttle, 2009).

كما تتمثل أطراف الوكالة في شركات المساهمة في ثلاثة أطراف أساسية: الطرف الأول هو المساهمين ويمثلون الطرف الأصيل باعتبارهم أصحاب رأس المال وأصحاب الحق الأصيل في اختيار أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراجع الخارجي؛ أما الطرف الثاني فهو الإدارة باعتبارها الطرف الموكل من قبل المساهمين في إدارة الشركة وما يتضمنه ذلك من مسؤولياتها عن إعداد القوائم المالية؛ أما الطرف الثالث فهو المراجع الخارجي باعتباره الطرف الموكل من قبل المساهمين في مراجعة القوائم المالية للشركة. وقد أدى تعدد هذه الأطراف في الشركة إلى وجود تعارض في المصالح، ولذا يري مؤيدو الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي أنه يمثل أحد أدوات الحد من الصراعات التقليدية الناتجة عن الوكالة والتي تمثل السمة الرئيسية في إدارة الشركات المساهمة الضخمة (Ernst & Young, 2013).

ومن ناحية أخرى، تهيمن مكاتب المراجعة العالمية الكبرى الدولية (Big4) على سوق المراجعة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى أن هذه المكاتب لها إمكانيات وخبرة أعلى من غيرها، وهذا الشكل من الاحتكار لسوق المراجعة العالمي يجعل من دخول السوق عملية صعبة جداً لمكاتب المراجعة الصغيرة ومتوسطة الحجم. ويساعد الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على معالجة المخاوف بشأن تركيز سوق المراجعة في عدد قليل من مكاتب المراجعة، من خلال خلق فرص أعمال إضافية لمكاتب المراجعة صغيرة ومتوسطة الحجم، ومن ثم تحسين المنافسة بين مكاتب المراجعة، ومن ثم يسعى كل مكتب إلى تحسين جودة خدمات المراجعة التي يقدمها من أجل جذب انتباه عملاء المراجعة والقدرة على المنافسة. بالإضافة إلى أن إدراك المراجع الحالي بقيام عميل المراجعة بتغييره بأخر بعد مدة معينة يجعله يعزز من نزعة الشك المهني لديه، مما يجعله أكثر حرص على بذل العناية المهنية الواجبة، وخاصة إذا اكتشف المراجع اللاحق إخفاقات المراجع السابق في أداء عمله (Jeff, et al., 2015).

هذا، وقد يقلل المراجع تخفيض أتعاب المراجعة في ظل عدم تطبيق سياسة الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، أما في ظل تطبيق هذه السياسة فعادة ما يتم إعادة النظر في قيمة أتعاب المراجعة وتحديدتها في ضوء تكاليف المراجعة. فقد يتحمل المراجع تكاليف مرتفعة عند بدء المراجعة لتفهم نشاط الشركة محل المراجعة ونظم الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر المرتبطة بها. وعادة ما يتحمل المراجع هذه التكاليف في السنة الأولى فقط، ولذا يمكن اعتبارها أصل من أصول المراجعة يستفيد به المراجع في السنوات التي يراجع فيها نفس الشركة، ومن ثم يكون من المنطقي المطالبة بزيادة الأتعاب (Jenkins & Velury, 2018).

٨-١-٢: وجهة النظر المعارضة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي:

واجهت عملية الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي معارضة كبيرة من قبل العديد من الأطراف وعلى رأسها مكاتب المراجعة الكبرى الدولية (Big4)، حيث ترى هذه المكاتب أن الفائدة الوحيدة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي هو وجود نظرة ورؤية جديدة عند مراجعة القوائم المالية، وفي مقابل ذلك يرون أن هذا الاتجاه يواجه العديد من المشاكل التي تفوق الفوائد المنتظرة منه.

حيث أكدت العديد من الدراسات على أن طول مدة التعاقد بين المراجع والعميل تؤدي إلى فهمه لأعمال الشركة وعملياتها وأنظمتها، وبشكل خاص النظام المحاسبي ونظام الرقابة والمخاطر المرتبطة بها، ولذا يصبح من أهم مشاكل الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي هو فقد المعرفة التي كونها المكتب عن عميل المراجعة مما يهدد جودة عملية المراجعة، كما أنه يؤثر سلباً على منحى تعلم المراجع، ففي ظل منحى التعلم فإن عمليات المراجعة يمكن أن تكون أقل كفاءة في بداية الارتباط بسبب نقص المعرفة والفهم بعميل المراجعة. فقد يمثل تعاقد المراجع لمدة قصيرة إشكالية لمكاتب المراجعة التي تحاول بناء قاعدة معلومات عن عملائهم، ومن المحتمل أن يكون الدوران وسيلة سلبية تجاه هذه المحاولات (Johnson, et al., 2018).

وفي هذا الشأن، يخلق دوران المراجع مشاكل المراجعة للسنة الأولى، حيث يكون المراجع الخارجي أقل دراية بالشركة، وبالتالي فإن احتمال فشل عملية المراجعة يكون مرتفع في السنوات الأولى للمراجعة، فجودة المراجعة الخارجية يمكن أن تتأثر إذا تم تغيير المكتب أو إذا تم استبعاد العضو الرئيسي لفريق الارتباط والذي اكتسب خبرة خاصة بالعميل. فالشركاء يأخذون في المتوسط من سنتين إلى ثلاث سنوات حتى يصبحوا فاعلين في أداء ارتباط المراجعة الخارجية الجديد (Davis, et al., 2009).

ومن ناحية أخرى، يعارض (Hitchcock, 2011) الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي من منطلق أنه قد لا يكون وسيلة فعالة للمحافظة على استقلال المراجع، بل قد يؤثر سلباً على الاستقلال الذهني للمراجع الخارجي، فقد يتخلى المراجع عن استقلاليته في نهاية مدة المراجعة قبل الدوران بسبب إدراكه بأن المساهمين لن يعيدوا اختياره مرة أخرى. كما أن الشركاء يرون أن تسارع الدوران الإلزامي أو تمديد فترة التوقف الإلزامية التي يتطلبها قانون (SOX) وقواعد هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) لا يحسن الاستقلال الذهني إلا أنه يعزز الاستقلال الظاهري.

وفي هذا الصدد، تضمنت الردود على الورقة الخضراء للمفوضية الأوروبية (EC) وبيان مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB) عدة بدائل أخرى لمواجهة القلق بشأن استقلال المراجع أهمها: المزيد من التواصل بين المراجعين والمستثمرين ولجان المراجعة، والمزيد من الشفافية بشأن جودة المراجعة من قبل المنظمين والأجهزة المشرفة على المراجعة، والمزيد من التدريب لأعضاء مهنة المراجعة على ممارسة نزعة الشك المهني، فهذه البدائل تعد بديلاً عن دوران المراجع الخارجي. وقد طبقت هذه البدائل في السنوات الأخيرة وعززت من فعالية استقلال المراجع الخارجي دون الإضرار بجودة المراجعة (Lu & Sivaramakrishan, 2009).

ويرى الباحث عدم وجود أدلة قاطعة بخصوص أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على استقلاليته، حيث أن استقلالية المراجع الخارجي من المتغيرات التي يصعب قياسها، فهو مرتبط بضمير المراجع نفسه، ولكن ما أكدته الدراسات هو أن الدوران يعزز الاستقلال الظاهري فقط.

في الواقع، لم تقدم معظم البحوث الأكاديمية (See: Jenkins & Velury, 2018; Johnson, et al., 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Cameran, et al., 2015; Jeff, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Ernst & Young, 2013; Daugherty, et al., 2012; Firth, et al., 2012) بشكل عام أدلة على أن طول مدة التعاقد يضر بجودة عملية المراجعة، بل يرى (Johnson, et al., 2018) أن الدوران قد يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة نظراً لفقد المعرفة الخاصة بالعميل، وخصوصاً عندما يتم التدوير بعد فترات قصيرة. وتشير الأدلة التجريبية إلى أن جودة المراجعة الخارجية تكون أقل في السنوات الأولى للمراجع الجديد، لذا فمن المتوقع وجود استجابات سلبية لسوق المال بناء على الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي.

وعلى افتراض قدرة المراجع على التحول من مراجعة شركة معينة إلى أخرى بشكل فعال يحافظ على نفس مستوى الجودة، فإن ذلك لن يكون بدون تكاليف على المراجع والشركة، ومن ثم فإن المراجع الخارجي نفسه هو من يعارض الدوران من منطلق أن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف المراجعة بشكل يفوق العائد المتوقع منها، حيث يتحمل تكلفة الوقت الإضافي لفهم نشاط وعمليات نظم الرقابة الداخلية لعميل المراجعة الجديد من أجل الحفاظ على نفس المستوى من الجودة المقدمة من المراجع السابق. وبالتالي، يؤثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي بشكل سلبي على مهنة المراجعة من خلال زيادة التحديات والتكاليف الخاصة بتوظيف واستقطاب الموظفين المؤهلين في مجال المراجعة مع كل عملية دوران تحدث. والجدير بالذكر أن هذه التكاليف لا يتحملها المراجع منفرداً، بل سيؤدي ذلك إلى زيادة الأتعاب التي سيطلبها المراجع الخارجي مما يزيد أيضاً من تكلفة المراجعة على الشركة، ولتجنب تحمل هذه التكاليف يفضل بعض المساهمون عدم تدوير المراجع، فضلاً عن أن توقيت التدوير يمكن أن يتسبب في اضطراب أكبر في ظروف السوق المتقلبة (غراب، ٢٠١٦).

كما أكدت العديد من الدراسات (Ernst & Young, 2013; Daugherty, et al., 2012; Firth, et al., 2012) على أهمية تبني مكاتب المراجعة للتخصص الصناعي من أجل تحسين جودة عملية المراجعة، ومن ثم فإن وجود الدوران الإلزامي يتعارض إلى حد كبير مع تبني هذا الاتجاه، مما يجعل المراجع يحجم عن تطبيق التخصص الصناعي من منطلق أنه في ظل الدوران الإلزامي يكون من الصعب الاكتفاء بمراجعة نشاط واحد فقط، فقد يكون التدوير عاملاً مثبطاً لمكاتب المراجعة لتجميع الخبرة في قطاع أو صناعة معينة. كما أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يجعل من الصعب على بعض عملاء المراجعة أن تجد مراجعين متخصصين في مراجعة صناعاتها، مما قد يضر بجودة المراجعة (Cameran, et al., 2015).

حيث يحصل المراجع الخارجي حالياً على معرفة متعمقة لصناعات معينة خلال مسار عملية المراجعة، ويستثمر موارد كثيرة للحصول على هذه الخبرة الصناعية والمحافظة عليها، ونظراً لأن جميع مكاتب المراجعة ليس لديها نفس الخبرة الصناعية خاصة في الصناعات التي تتميز ببيئات محاسبية وتنظيمية معقدة، فإن عدد المكاتب التي لديها مهارات وخبرات مماثلة لتلك التي لدى مكتب المراجعة الحالي يمكن أن تكون محدودة للغاية. وبالتالي، قد يجعل الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي المكتب الأفضل غير متاح ومن ثم قد تختار لجان المراجعة مكتب ليس لديه أعلى مستوى من الخبرة

الصناعية أو الموارد في موقع معين. وقد يكون من الصعب على الشركات في صناعات متخصصة أو الموجودة في مواقع نائية العثور على مكاتب مراجعة ناجحة والتي لديها الخبرة اللازمة (Myers, et al., 2003).

وفي العديد من دول العالم، يتم إلزام أو مطالبة الشركات بتكوين لجان مراجعة للإشراف على العلاقة بين المراجع الخارجي وإدارة عميل المراجعة من أجل حماية استقلال المراجع، فلجان المراجعة المستقلة هي الأفضل لتقييم مكاتب المراجعة والتوصية باختيار المكتب الذي تعتقد أنه الأنسب لتلبية احتياجات الشركة من المراجعة، ويتم ذلك في ضوء الصناعة التي تنتمي إليها وموقعها الجغرافي. وبالتالي، تعد لجان المراجعة قادرة على إقرار ما إذا كان من المناسب تغيير مكتب المراجعة أم لا، ويحد الدوران الإلزامي لمكتب المراجعة من الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في تنظيم العلاقة بين مكتب المراجعة والشركة، وهو ما لن يكون في صالح الأطراف ذوي المصلحة (Blouin, et al., 2007).

وعلاوة على ذلك، يؤدي تكرار الدوران للمراجع إلى تشتت وإرباك الإدارة ولجان المراجعة عن التركيز عن مسؤولياتهما الأساسية خاصة فيما يتعلق بتقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين. كما يؤدي دوران المراجع إلى تفويض هيكل حوكمة الشركات، فإذا كانت القوانين واللوائح في معظم دول العالم تنص على أن التعاقد مع مكتب المراجعة يقع على عاتق المساهمين، فإن هذا لا يعني عدم وجود دور للإدارة ولجان المراجعة في هذا الأمر، فالواقع يثبت أن الإدارة ولجان المراجعة هم صناع القرار، وأن المساهمين ما هم إلا متخذين لهذا القرار، وفي ضوء ذلك فإن الدوران الإلزامي للمراجعين يؤدي إلى تحمل الإدارة ولجان المراجعة مزيداً من الوقت في عملية البحث عن مكاتب مراجعة جديدة، وفي تثقيف المراجعين الجدد وتعليمهم بطبيعة عمليات الشركة وأنظمتها والممارسات التجارية وعمليات التقرير المالي بها (Litt, et al., 2014).

كما قد يزيد الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي من التأثير سلبياً على جودة الحياة المعيشية والأسرية للمراجعين الخارجيين، حيث أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي قد يؤدي إلى احتمالية أن يطلب منهم الانتقال خلال حياتهم المهنية مما يؤثر سلباً على جودة حياتهم الشخصية، ويتزايد هذا الأمر في المناطق الجغرافية النائية (جربوع، ٢٠٠٨).

كما أنه قد لا تتلاءم سياسة الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي مع الشركات الدولية متعددة الجنسيات، حيث يؤدي اختلاف طرق التدوير وعدم تناسقها بين الدول التي تمارس فيها الشركة نشاطها إلى ارتفاع تكاليف المراجعة التي تتحملها الشركة وزيادة مخاطر المراجعة، وهنا يكون أمام الشركة بديلين: الأول أن تغير الشركة شريك المراجعة في كل عملية تدوير تتطلبها قوانين الدولة (من أجل المحافظة على الفائدة من استخدام شركة واحدة للمراجعة)؛ أو تستخدم مكاتب مراجعة مختلفة في كل دولة من تلك الدول التي تتطلب التدوير، ويعد ذلك أمراً غير مقبول لها (غنيم، ٢٠١٣).

ومن ناحية أخرى، لا يوجد أي دليل قاطع على أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سيؤدي إلى القضاء على ظاهرة تركيز سوق المراجعة، والدليل على ذلك أن إيطاليا هي إحدى الدول المطبقة لتلك السياسة بشكل إلزامي ومع ذلك كان وما زال سوق المراجعة لديها مركزاً إلى حد كبير (Hitchcock, 2011).

وبناء على العرض السابق، يرى الباحث أن الاتجاه المعتدل للتوازن بين مزايا وعيوب الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يتمثل في أحد اتجاهين الأول هو الاتفاق على المدة المثالية للدوران والتي يمكن من خلالها تغطية التكاليف الزيادة للمراجعة والناجمة عن الدوران، والثانية هي توحيد الممارسة بشكل دولي يحقق التوافق ولا يعيق أهداف الدوران الإلزامي.

٢-٨: موقف الدول والهيئات المهنية من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي:

أثار الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي جدل بين الأوساط المهنية والدول المطبقة فيما يتعلق بآلية التطبيق ومدتها وكذلك نطاقها، ومن ثم سيقوم الباحث بعرض موقف الدول والهيئات المهنية من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي فيما يلي:

١-٢-٨: موقف الدول من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي:

طبقت العديد من الدول دوران المراجع بأشكال مختلفة، فمنها ما أخذ بتدوير مكتب المراجعة ككل ومنها ما أخذ بتدوير شريك المراجعة سواء بشكل إلزامي أو اختياري، ويتفاوت هذا التطبيق من حيث النطاق فبعض الدول يطبق التدوير في قطاع معين فقط من الاقتصاد مثل المؤسسات المالية أو منشآت المنافع العامة، في حين أن دول أخرى تطبق ذلك على جميع الشركات المدرجة (Ernst & Young, 2013).

ويلاحظ أن قائمة الدول التي تتطلب نوعاً معيناً من أنواع التدوير في حالة تغيير مستمر، ويلاحظ أن سياسة الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي لم يتم إقرارها وتبنيها على نطاق واسع مقارنة بتدوير شريك المراجعة، فحتى الآن يوجد عدد قليل من الدول تتبنى هذا الاتجاه (Firth, et al., 2012). حيث تتطلب نحو (٣٠) دولة فقط نوعاً معيناً من التدوير، حيث توجد دول اعتمدت التدوير الإلزامي للمكتب، وهذه الدول هي البرازيل والصين ونيوزيلاندا وتركيا وإيطاليا. وهناك دول تدرس التدوير الإلزامي للمكتب وهي الإتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة. وهناك دول اعتمدت هذا الاتجاه ثم رفضته مرة أخرى وأهمها كندا والتشيك وكوريا الجنوبية وسنغافورة، كما أن التدوير الإلزامي لم يعد موجوداً في أسبانيا واليونان (Velte & Stiglbauer, 2018).

وفي أمريكا، أصدر مكتب المحاسبة العام الأمريكي United States General Accountability Office (GAO) عام ١٩٩١ تقريراً بعنوان "الإصلاح الفوري المطلوب للمحاسبة والمراجعة"، تضمن عدة نقاط أساسية أهمها انتقاد طول مدة المراجعة حيث قد يخلق ذلك علاقة شخصية بين المراجع والعميل قد تؤثر على استقلاليته. وعلى الرغم من أن مكتب المحاسبة العام الأمريكي (GAO) اكتفى في هذا التقرير بتوجيه النقد لطول فترة التعاقد دون أن يشير صراحة إلى تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي إلا أنه أشار إلى أهميته. وعندما صدر قانون (SOX) أكد على ضرورة إدخال بعض الإصلاحات ذات العلاقة بالمراجعة ومن أهمها تدوير شريك المراجعة، حيث أن القسم (٢٠٣) من هذا القانون ينص على أن الشريك لا يمكنه أن ينفذ المراجعة لأكثر من خمس سنوات متتالية عند مراجعة شركة مدرجة بعد أن كانت سبع سنوات، بالإضافة إلى فترة توقف إلزامية لمدة سنتين لإمكانية إعادة التعاقد (Cameran, et al., 2005).

وقد دعا قانون (SOX) إلى مزيد من البحث بشأن التأثيرات المحتملة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وأشار إلى أنه من المحتمل اقتراح الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي مرة أخرى في المستقبل بمعرفة المنظمين الرئيسيين لسوق المراجعة مثل هيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، كما قدم قانون (SOX) أيضاً عدد من التغييرات بهدف زيادة استقلال المراجع الخارجي وتعزيز جودة المراجعة (Defond & Francis, 2005).

أما في الإتحاد الأوروبي، فمنذ بداية القرن العشرين تقريباً كانت أوروبا (باستثناء إيطاليا) أكثر تردداً في الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، إلا أن ما يحدث الآن هناك عكس ذلك تماماً. حيث يوجد العديد من الشركات التي اتبعت الدوران الاختياري للمراجع الخارجي، كما اعتمد البرلمان الأوروبي قواعد للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي. وتتطلب تلك القواعد من الشركات الأوروبية المدرجة والبنوك والمؤسسات المالية التعاقد مع مراجع خارجي كل ١٠ سنوات، ويمكن تمديدها إذا كانت الشركات تتعاقد مع مكتب مراجعة آخر للقيام بالمراجعة المشتركة، وقد خفضت القوانين الجديدة المدة مرة أخرى عام ٢٠١١، ليتم تدوير المراجع الخارجي كل ست سنوات، وفي ظل التشريع الجديد فإن القيود التي وضعتها أوروبا ستكون أكثر صرامة من القيود الأمريكية التي يقتضيها قانون (SOX) (Chasan, 2015).

وفي الصين، وضع المنظمون متطلب الدوران الإلزامي لشريك المراجعة في أكتوبر ٢٠٠٣، وبجانب ذلك قد يتم تغيير مكتب المراجعة بالكامل، وذلك في حالات معينة منها وجود إلزام من قبل منظم معين في الصين لشركة معينة بالتحويل لمكتب مراجعة آخر (Daugherty, et al., 2012).

أما في كندا، فقد تم اعتماد متطلبات تدوير شريك المراجعة بعد خمس سنوات تمشياً مع قانون (SOX)، ولكن عادت مرة أخرى إلى الأصل وهو سياسة ٧ سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الدول مثل أستراليا تطالب شركاء المراجعة بأن يوقعوا بشكل شخصي على تقرير المراجعة، مما يمكن من التعرف على حدوث التدوير، وقد تبنت أستراليا تدوير مكتب المراجعة اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٤ ولكن تم إلغاؤه قبل دخوله حيز التنفيذ (Defond & Francis, 2005).

ومن أهم الدول العربية التي تبنت الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي هي المملكة العربية السعودية، حيث قيدت اللوائح التنظيمية في المملكة مدة المراجعة بحيث لا تزيد عن ثلاث سنوات متصلة للشركات المدرجة في السوق المالية التي تراجع من قبل مراجع خارجي واحد، وخمس سنوات متصلة للشركات التي تراجع من قبل أكثر من مراجع خارجي، وقد أصدر وزير التجارة والصناعة السعودي في عام ١٤٢٩هـ قرار ألزم فيه شركات المساهمة المدرجة في سوق المال بتغيير المراجع الخارجي بعد خمس سنوات من أعمال المراجعة، أي أن مدة التعاقد بين المراجع وعميل المراجعة زادت سنتين، حيث كانت هذه المدة ثلاث سنوات حتى سنة ١٤٢٩ هـ، ويحق للمراجع الخارجي إعادة التعاقد مع نفس العميل بعد انقضاء فترة سنتين، أي أن المملكة تبنت آلية التدوير الإلزامي للمراجع الخارجي بشكل واضح وصريح (قرار وزير التجارة والصناعة السعودي، رقم ٢٦٦، ١٤٢٩هـ). أما في جمهورية مصر العربية، فقد طبق هذا الاتجاه في قطاع المؤسسات المالية فقط، ولم يطبق حتى الآن بشكل إلزامي في القطاعات الأخرى.

٨-٢-٢: موقف الهيئات المهنية من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي:

لم تتفق المنظمات المهنية المحاسبية على رؤية واحدة تجاه الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، فمنها من يعارض هذا الاتجاه ومنها من يؤيده بشكل مشروط، فقد عارض المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، حيث أشار في تقريره الصادر عام ٢٠٠٤ إلى أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سوف يجعل عملية التقرير المالي صعبة. أما المفوضية الأوروبية (EC) فقد اهتمت بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجاء ذلك في مشروع التوجه المؤرخ في ١٧ فبراير ٢٠٠٤. وقد تتضمن هذا التوجه خياران هما: الدوران الداخلي (دوران شريك المراجعة) بعد خمسة سنوات، والدوران الخارجي (دوران مكتب المراجعة) بعد سبعة سنوات. وأشارت المفوضية الأوروبية (EC) إلى ذلك في ورقة طرحتها (الورقة الخضراء) للتشاور في أكتوبر ٢٠١٠ بعنوان "سياسة المراجعة، دروس من الأزمة". ومن أجل زيادة الاستقلال للمراجع أصدرت المفوضية الأوروبية (EC) في نوفمبر ٢٠١١ مقترح لتدوير مكتب المراجعة بالكامل بعد ستة سنوات، وفترة توقف إلزامية لإعادة التعاقد مدتها أربع سنوات، وألا يقتصر الأمر على شركاء المراجعة فقط (Firth, et al., 2012).

وقد أظهرت معظم الردود على الورقة الخضراء للمفوضية الأوروبية (EC) معارضة الدوران الإلزامي لمكتب المراجعة، وبناء على توجيهات المفوضية فإن الشركاء في مكتب المراجعة التزموا بالدوران الداخلي في مدة لا يتجاوز سبعة سنوات، وقد هدفت المفوضية الأوروبية من ذلك إلى مواجهة انخفاض الثقة في أسواق رأس المال، من خلال تقليل فجوة التوقعات لزيادة استقلال المراجع، ومنع مزيد من تركيز سوق المراجعة، ومن ثم زيادة جودة المراجعة (Gul, et al., 2020).

وفي نفس السياق، أصدر مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB) في ١٦ أغسطس عام ٢٠١١ البيان رقم ٠٦-٢٠١١، بعنوان "استقلال المراجع وتدوير مكتب المراجعة"، ويسعى من خلال البيان معرفة وجهات نظر الأطراف ذوي المصلحة في الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي. وتضمن البيان القواعد الموضوعية بمعرفة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) والمعايير ذات العلاقة باستقلال المراجع التي وضعها (PCAOB)، مثال ذلك إشراف لجنة المراجعة على استقلال المراجع ومتطلبات تدوير شريك المراجعة التي وضعها كنتيجة لقانون (SOX). وأشار البيان أن التغييرات التي حدثت كنتيجة لهذا القانون أحدثت فارقاً إيجابياً كبيراً في جودة المراجعة في الشركات المدرجة (Roush, et al., 2019).

ويقتر البيان أن جميع أوجه القصور المكتشفة بمعرفة موظفي الرقابة والتقصي في مجلس الرقابة على الشركات العامة للمحاسبة (PCAOB)، ليست بالضرورة ناتجة من فقد الموضوعية أو الشك المهني، بل يمكن أن تعكس الافتقار إلى الكفاءة الفنية والخبرة، ولذا يمكن القول أن (PCAOB) يركز على فقد الاستقلالية والموضوعية والشك المهني كأسباب جذرية محتملة لأوجه القصور في المراجعة، وللأخذ في الحسبان الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي كوسيلة لمواجهة هذه الأسباب. ولقد كان الهدف من إصدار البيان الحصول على أفكار جديدة حول سبل تعزيز استقلال المراجع وموضوعيته ونزعة الشك المهني لديه. وقد استمر التعليق على هذا البيان حتى ١٤ ديسمبر ٢٠١١، وعقد (PCAOB) دائرة مستديرة حول هذا الموضوع في مارس ٢٠١٢، وقد عارض الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي أكثر من ٩٠% من الردود على بيان (PCAOB). (Daugherty, et al., 2012).

وأضاف البيان أنه في حالة وضع مجلس مراقبة المحاسبة على الشركات العامة (PCAOB) قواعد للدوران الإلزامي يتم المطالبة بإبداء الرأي في نقاط أربع تتمثل في: أقصى مدة محتملة للتعاقد مع مكتب مراجعة معين؛ وبيان مزايا وعيوب الدوران بعد ١٠ سنوات أو أكثر؛ ونطاق الدوران المحتمل بما في ذلك دوران شريك المراجعة؛ ومدى التخصص الصناعي لعملية المراجعة في إطار الدوران الإلزامي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد ما إذا كان من متطلب التدوير من شأنه أنه يكون قيد إضافي على اختيار الشركة للمراجع، ومدى وجود مخاطر مراجعة مرتفعة في السنوات الأولى من الارتباط، وما إذا كان هناك بدائل أخرى للدوران الإلزامي يمكن أن تعزز الاستقلال والموضوعية والشك المهني (Defond & Francis, 2005).

ويؤكد البيان على أنه ينبغي على مجلس مراقبة المحاسبة على الشركات العامة (PCAOB) أن يركز بشكل أساسي على تحسين جودة المراجعة والتقرير المالي، وأن يستمر في التواصل والحوار مع أصحاب المصالح في سوق رأس المال، وأن يأخذ في الحسبان التغييرات المتوقعة في دور المراجع وفي مسؤوليات الإدارة ولجنة المراجعة. وقد تم عقد اجتماع عام حول البيان في مارس ٢٠١٢ بمعرفة (PCAOB) نفسه. وتدعم مكاتب المراجعة العالمية هدف (PCAOB) في تعزيز الاستقلال والموضوعية والشك المهني، حيث أن هذه الأمور تمثل حجر الأساس لجودة مراجعة مرتفعة ومتسقة مع هدف هذه المكاتب، وعلى الرغم من أن (PCAOB) صوت بالإجماع على إصدار بيان المفهوم، فإن بعض الأعضاء عبروا عن قلقهم بشأن ما إذا كان الدوران الإلزامي يعد الطريق الأفضل والعملية لتعزيز استقلال المراجع الخارجي وموضوعيته ونزعة الشك المهني لديه (Wang & Tuttle, 2009).

واستجابة لقانون (SOX) اعتمدت (SEC) عدد من القواعد لمواجهة مخاوف (PCAOB)، ومن هذه القواعد إشراف لجنة المراجعة على استقلال المراجع، والتدوير كل ٥ سنوات للشريك الرئيسي للمراجعة، والتدوير كل ٧ سنوات للشركاء الآخرين العاملين في فريق ارتباط المراجعة. وقد تم تنفيذ هذه المتطلبات اعتباراً من ١٣-٥-٢٠١٣. ولقد مدت (SEC) فترة التوقف الإلزامية لكل من تغيير شريك المراجعة القائد وشركاء فحص جودة الارتباط من سنتين إلى ٥ سنوات (Hitchcock, 2011).

وفيما يتعلق بمكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي Government Accounting Office (GAO) فقد أصدر في نوفمبر ٢٠٠٣ تقريراً بعنوان "مكاتب المحاسبة العامة: التأثيرات المحتملة للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي"، وكان ذلك مطلباً من الكونجرس الأمريكي كجزء من قانون (SOX). وبعد أن أخذ الكونجرس في الحسبان قضية الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، صرف النظر عن ذلك لصالح الدوران الإلزامي لشريك الارتباط. حيث أن نتائج المسح الواردة في تقرير مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO) لم تؤيد الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي كطريق أكثر فعالية لتعزيز استقلال المراجع وتحسين جودة المراجعة. وقد أخذ هذا الاستنتاج في الحسبان التكاليف المالية الإضافية، وفقد المعرفة المؤسسية للمراجع السابق للشركة، والاختلافات المنفذة من خلال قانون (SOX). وقد أكد التقرير على أهمية لجان المراجعة في التأكيد على استقلال المراجع (Davis, et al., 2009).

٨-٣: تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي:

تقوم نظرية الوكالة على فكرة أن الشركة هي مجموعة من العلاقات التعاقدية الصريحة والضمنية بين الأطراف ذات المصالح المتعارضة سواء داخل أو خارج الشركة، وذلك باعتبار أن الشركة لها شخصية قانونية اعتبارية مستقلة عن شخصية ملاكها. وتستخدم نظرية الوكالة لشرح وتوقع والتنبؤ بسلوك مختلف الأطراف داخل المنشأة الاقتصادية. فنظرا لتعارض المصالح بين المديرين (الوكلاء) والمساهمين (الأصيل)، فإنه يتم إبرام تعاقدات بينهم لا تتيح للمديرين حرية استغلال المعلومات الخاصة لديهم في تحقيق عوائد إضافية. وذلك يخلق الدافع لدى الإدارة من منطلق المصلحة الشخصية أن تفصح اختياريًا عن المعلومات المحاسبية، حيث أن مخالفة تلك التعاقدات المبرمة يعرض المديرين للتقاضي من جانب الملاك. وفسرت هذه النظرية سعي الشركات إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي بأنه يهدف إلى تخفيض تكاليف الوكالة (Barako, 2007).

ويمكن أن تنشأ مجموعة من مشاكل الوكالة نتيجة وجود أهداف أو مصالح متعارضة بين الإدارة والملاك، وكذلك وجود مجموعة من المصالح المتداخلة والمتعارضة داخل الشركة كوحدة اقتصادية منها، مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنشأ بسبب وجود معلومات لدى الوكيل لا يعلمها الأصيل، نظرا لاختلاف الخلفية العلمية والخبرة المهنية، ويستطيع الوكيل استخدام تلك المعلومات لأغراض منفعتها الخاصة حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، بالإضافة إلى مشكلة الرقابة والتي تنشأ بسبب مشكلة الملاحظة من خلال عدم مقدرة الأصيل على ملاحظة بعض تصرفات الوكيل مثل اختيار السياسات المحاسبية التي تعظم منافعه مما يستدعي الحاجة إلى وجود أساليب لمراقبة وتقييم أداء الوكيل كي يتخذ القرارات المثلى لصالح الأصيل. وعلى الأصيل في هذه الحالة تحديد معايير للأداء المرضى من وجهة نظره حتى يتسنى له مراقبة وتقييم أداء الوكيل (Barako, 2007; Nagar, et al., 2003).

ويعتقد الباحث أن الوسيلة الأكثر ملاءمة من جانب الطرف الأصيل في هذه الحالة هو وجود مراجع خارجي يتمتع باستقلالية كاملة لصالح الطرف الأصيل، وهو الطرف الأكثر قدرة على إلزام الإدارة على الحرص على أعلى مستويات الإفصاح المحاسبي لضمان الشفافية للطرف الأصيل بشأن المعاملات المالية التي تجريها الشركة.

وبالتالي، يسعى الإفصاح المالي إلى إيصال المعلومات الهامة والملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها عن الشركة في الوقت المناسب، من خلال مجموعة القوائم والتقارير المالية، بما يؤدي إلى جعل هذه القوائم والتقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وتدعم مقدرتهم في اتخاذ قرارات سليمة، مع الأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية، وأن تكون المنافع المتوقعة من الإفصاح المالي تفوق التكاليف المتعلقة به. وبالتالي فإن هدف الإفصاح عن المعلومات المالية وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) هو تلبية احتياجات الأطراف المتنوعة التي لديها أو يحتمل أن يكون لديها منفعة اقتصادية أو مالية لدى الشركة، وذلك لتمكينهم من توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تتوافق مع أهداف أصحاب المصالح المتنوعين (Hutapea, Maturbongs & Budiharta, 2015) 2014;

وفي هذا الصدد، اتفقت مجموعة من الدراسات السابقة (Pae & Yoon, 2012; Cotter, et al., 2012; Ionascu & Ionascu, 2012; Deslauriers, 2011; Hope, 2003) على فعالية

دور المراجع الخارجي في الحفاظ على التأثير الإيجابي للمعلومات المالية في تحسين قرارات الأطراف ذوي المصلحة، ولا سيما المقرضين فإن وجود معلومات مالية إيجابية تدفعهم إلى تخفيض مستويات العائد المطلوبة على استثماراتهم في السندات، كما أن المراجع الخارجي يضمن شفافية معلومات التدفقات النقدية باعتبارها من المعلومات المالية التي قد تؤثر على قرار المقرض بشأن سيولة الشركة والحفاظ على رأسماله.

وفي نفس السياق، إذا ما كان المراجع الخارجي متواطئاً مع الإدارة في إنتاج المعلومات المحاسبية ومستويات الإفصاح المحاسبي الموجودة في القوائم المالية، فإنه في هذه الحالة سيكون غير مستقل ويساهم في تضليل الأطراف ذوي المصلحة الخارجيين المستخدمين للقوائم المالية، ومن هنا جاءت فكرة الإصرار على عملية الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي لضمان استقلاليتهم والحفاظ على نزعة الشك المهني لديه.

ومن وجهة نظر مؤيدي (e.g. Jenkins & Velury, 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Jeff, et al., 2015; Ernst & Young, 2013; Firth, et al., 2012; Wang & Tuttle, 2009) الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يصبح المراجع الخارجي أكثر استقلالاً بما يضمن الالتزام بأعلى مستويات الإفصاح المحاسبي والتي تحقق أعلى قدر ممكن من رغبات المستخدم الخارجي للقوائم المالية. أما من وجهة نظر معارضي (e.g. Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishnan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003) الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي فإن جودة الإفصاح المحاسبي لن تتحقق بدوران المراجع، حيث أن المراجع لا يعنيه مستويات الإفصاح الاختياري بقدر الاهتمام بإبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية في حدود مستويات الإفصاح الإلزامي وقواعد سوق المال، فارتفاع أو انخفاض مستويات الإفصاح الاختياري هو مسئولية الإدارة في المقام الأول ولن تهم المراجع كثيراً.

وتأسيساً على العرض السابق، يرى الباحث أنه على الرغم من التأثير الظاهري للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على استقلاليتهم، إلا أنه قد يؤثر بشكل أو بآخر على زيادة مستويات الإفصاح الاختياري، ومما لا شك فيه أن المراجع قد يحاول التحقق من مستويات الإفصاح الاختياري لدى الشركة في إطار إجراءات المراجعة.

٤-٨: تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض:

يرجع توجه المنشآت الاقتصادية للاقتراض إلى الارتفاع النسبي لتكلفة رأس المال المملوك مقارنة بالأموال المقترضة، يرجع ذلك إلى أن المستثمر يتوقع معدل عائد أعلى على استثماره عن معدلات الفائدة السائدة في السوق نتيجة المخاطرة التي يتحملها وإلا ما كان أقدم على الاستثمار، أيضاً لأن تكلفة الأموال المقترضة تحقق وفراً ضريبياً بالنسبة للشركة باعتبارها من العناصر التحميلية في قائمة الدخل، على العكس فإن التوزيعات تعتبر توزيعاً للدخل وتفتقد الميزة الضريبية، مع تزايد سرعة التطورات التكنولوجية تزايدت حدة المشكلة، حيث أصبح لزاماً على هذه الشركات مسايرة ركب التطور، تحديث وإحلال الآلات والمعدات بصورة مستمرة حتى لا يصيبها التقادم، حتى لا تفقد الشركة

مزايها التنافسية، وكان من نتيجة ذلك أن زاد الاعتماد على التمويل لعمليات الإحلال بالقروض، وأصبحت الفوائد/العوائد التي تدفعها تلك الشركات تمثل عبئاً كبيراً عليها واستنزافاً لمواردها المالية (المنوى، ٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك يساعد الاقتراض على تحقيق المزايا التالية:

- المتاجرة على الملكية: حيث يصبح القرض عملاً مربحاً للمنشآت لو أنها استطاعت استثمار الأموال المقترضة بمعدل يفوق المدفوع عليها.
- التكلفة: عادة ما يكون الحصول على القرض أقل تكلفة من الأسهم، حيث إن المستثمرين لا يقدمون على شراء الأسهم إلا إذا كان احتمال الربح أكبر من الفائدة على القرض.
- استخدام أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة: حيث يمكن الاقتراض المنشأة من الحصول على الأموال المطلوبة من الغير دون أن يكون لهؤلاء الدائنين الحق في التصويت أو الاشتراك في إدارة المنشأة.

ومن ناحية أخرى، تعتمد المنشآت متعددة الجنسيات على القروض ولاسيما القروض فيما بين المنشآت التابعة وبعضها البعض، ذلك لأن الاقتراض يقدم لها مجالاً أوسع لإعادة تصدير الأرصدة في شكل مدفوعات فائدة وأصل القرض بدلاً من أن يأخذ ذلك شكل التوزيعات، ذلك في حالة وضع حكومات الدول المضيفة قيوداً على تحويل الأرصدة للخارج، ويرجع تفضيل هذا الاتجاه من جانب الوحدات الاقتصادية إلى أن الاقتراض غالباً ما يعطى المؤسسة أثر إيجابي من حيث الرفاعة المالية الموجبة ومن حيث ارتفاع القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية بالقدر الذي تحققه من الوفر الضريبي، لكن في المقابل يصل الاقتراض إلى حد معين ثم تبدأ ظهور مخاطر الإفلاس مصطحبة معها تكاليف الإفلاس (Obreja, 2013).

ومع ظهور التطورات الاقتصادية وأسواق المال والتدخلات الحكومية في الحياة الاقتصادية، تطورت أسباب الاعتماد على الاقتراض كمصدر تمويلي لتشمل ما يلي:

- الحوافز الاستثمارية: حيث قد تسعى بعض الحكومات إلى منح ضمانات على بعض القروض للمستثمرين لزيادة الاستثمار في مجال معين، حيث أن الضمان الحكومي على القروض يؤدي إلى زيادة التمويل بالدين، ومن ثمّ زيادة الاستثمار. إلا أنه اتضح أن الحكومات تكون بين معضلتين هامتين وهما: زيادة الضمانات الحكومية على القروض التي تؤدي إلى زيادة التمويل بالدين ومن ثمّ انخفاض الحصيلة الضريبية، من ناحية أخرى إذا تمّ تقليل الضمان الحكومي أدى ذلك إلى تقليل الاستثمار ومن ثمّ تخفيض التدفقات النقدية والعوائد الضريبية، بالتالي تحتاج الحكومة إلى مستوى مثالي من ضمان القروض الممنوح لكي تقوم بتعظيم صافي المنفعة (Van & Soumare, 2005).

- تقلب أسعار الصرف: الاقتصاديات النامية غالباً ما تحاط بشكل كبير من عدم التأكد مما يجعل الأجانب يفضلون عقود الدين قصيرة الأجل لما يحدث من تقلبات في أسعار الصرف، إلا أن الباحثان (Kane & Muzere, 2003) حاولوا في دراستهم إضافة ضمانات البنك المركزي والاحتياطي النقدي، واستخدامها في تثبيت أسعار الصرف مما يساعد على جذب القروض الأجنبية طويلة الأجل ومن ثمّ تخفيض الهشاشة المالية لاقتصاديات الدول النامية.

- تطور الأسواق المالية: أدى تطور أسواق المال وأساليب تمويل الشركات من خلال سوق المال إلى آثار كبيرة على الخيارات المتاحة لتمويل الشركات، حيث استطاعت أسواق المال توفير القروض للشركات بدون إجراءات مطولة وتقديم ضمانات وفرض رقابة بنكية، هذا بالإضافة إلى أن اتجاه ومقدار أثر تطور الأسواق المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلى على هيكل رأس المال تختلف باختلاف استحقاقات الأوراق المالية (Bokpin, 2010).
- سياسات إدارة الائتمان من قبل الحكومات: إن بناء سياسات إدارة الائتمان من قبل الحكومات يُعد مقياساً لجودة الإدارة وصنع القرار، حيث تستطيع الحكومات من خلال سياسات إدارة الائتمان التأثير في كلاً من معدلات الترجيح الائتمانية وقوى السوق ومن ثمَّ زيادة الاتجاه نحو الاقتراض (Levine, 2011).

ويرى الباحث أيضاً أن معظم هذه الأسباب أو كلها يرجع إلى مدى قدرة المؤسسة على تشكيل التوليفة المثلى للهيكل التمويلي. فلا يمكن أن يكون الاقتراض وسيلة تمويل إيجابية بشكل دائم؛ لما قد يصحبه من مخاطر تمويلية، وارتفاع تكلفته بعد حد معين، وحاجة المقرضين إلى تأمين أنفسهم ضد المخاطر التمويلية. ومن هذا المنطلق، يصبح الاقتراض كمصدر تمويلي مصحوباً بالعديد من المخاطر سواء للشركة أو للمقرض نفسه، ويصبح دور الضامن بينهما أمراً من الأهمية بمكان إلا وهو المراجع الخارجي، فالمقرض كلما ارتفعت المخاطر المحيطة بالشركة كلما أدرك يقيناً أن مدخراته في قلق فيزداد حجم العوائد التي يطلبها، وكذلك الإدارة تحاول التلاعب ببعض المعلومات الواردة بالقوائم المالية لطمأنه المقرض بأن كل شيء على ما يرام وأنه لا داعي لزيادة العائد.

وبالتالي، إذا كان المراجع الخارجي لا يملك القدر الكافي من الاستقلالية والموضوعية والحد الأدنى المطلوب من الشك المهني فإنه في هذه الحالة ترتفع المخاطر ومن ثم ترتفع تكلفة الاقتراض، وإذا توافرت كافة هذه المواصفات السابقة في المراجع ستخفض ولا شك تكلفة الاقتراض (Cameran, et al., 2015). وبناء على ذلك، إذا كان الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يسمح فعلاً بتوافر الشروط الثلاثة (الاستقلالية، والموضوعية، والشك المهني) فإنه سيساعد حتماً على تخفيض مستوى تكلفة الاقتراض، وإن لم يكن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يساهم فعلاً في ذلك فإنه لن يكون هناك أي أثر على تكلفة الاقتراض (Johnson, et al., 2018).

وتأسيساً على العرض السابق، يرى الباحث أن العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض تتوقف في المقام الأول والأخير على مدى المساهمة الفعلية لدوران المراجع الخارجي في تحقيق الاستقلالية، والموضوعية، والشك المهني. فإذا تحققت هذه الأهداف الثلاثة ستؤثر بلا شك على تكلف الاقتراض بالانخفاض لثقة المقرض في البيانات الصادرة عن المراجع الخارجي في تقريره، وإذا لم تحقق هذه الأهداف الثلاثة فإنه لن يكون له أي أثر يذكر على تكلف الاقتراض.

٥-٨: تحليل الدراسات السابقة:

اعتمدت الدراسات السابقة في تحليلها للعلاقة بين متغيرات الدراسة على وجهتي نظر أساسيتين؛ أولهما تستند إلى أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يضمن استقلالية وموضوعية المراجع

الخارجي، وثانيهما أن الدوران الإلزامي يضمن الاستقلال الظاهري دون الاستقلال الذهني ومن ثم لن يكون له أي أثر ملحوظ.

ومن وجهة النظر الأولى، ذهبت العديد من الدراسات (e.g. Jenkins & Velury, 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Jeff, et al., 2015; Ernst & Young, 2013; Firth, et al., 2012; Wang & Tuttle, 2009) إلى أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الشك المهني لديه بما يضمن استقلاليته وموضوعيته، وفي هذه الحالة لن تتحقق علاقة الألفة بين الإدارة والمراجع وبالتالي سيتحقق شرط الاستقلالية والموضوعية ويصبح الرأي الفني المحايد للمراجع يعبر بدقة عن عدالة القوائم المالية، ومن ثم يطمئن المقرض المستخدم الخارجي للقوائم المالية بشأن المخاطر المحيطة بالشركة ويطلب العائد الموضوعي المتناسب مع ظروف الشركة الواقعية. ومن ناحية أخرى، قد يساهم الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في الضغط على الإدارة بتلبية العديد من متطلبات الأطراف ذوي المصلحة بشأن مستوى الإفصاح الاختياري - رغم أنها قد تخرج عن نطاق مهام المراجع الخارجي- ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية. وبالتالي، أجمعت هذه المجموعة من الدراسات على أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سيكون له بالغ الأثر الإيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي وتخفيض تكلفة الاقتراض.

ومن وجهة النظر الثانية، ذهبت العديد من الدراسات (e.g. Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003) إلى أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي يضمن الاستقلال الظاهري دون الاستقلال الذهني وهو ما يثير الشك في استقلالية المراجع الخارجي. وعليه يصبح المراجع رغم أن مدة التعاقد لم تطول ورغم أن لم يتواطأ مع الإدارة إلا أنه غير مهتم بتلبية متطلبات الأطراف ذوي المصلحة، لأنه يعلم يقيناً أنه سيستبدل فلن تكون هناك أي حاجة لبذل العناية المهنية الكافية. وبالتالي، أجمعت هذه المجموعة من الدراسات على أن الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي لن يكون له أي تأثير على جودة الإفصاح المحاسبي وتخفيض تكلفة الاقتراض.

وبناء على ذلك، يرى الباحث عدم الاتفاق بين الدراسات بشأن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، فضلاً عن أن الدراسات السابقة التي استعرضها الباحث خارج نطاق البيئة المصرية، بالإضافة إلى ذلك لم تقدم الدراسات السابقة ربطاً مباشراً بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض بشكل مباشر وإنما كانت في نطاق التحليل الإضافي للبحث، وبذلك تصبح هذه المحاور بمثابة فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية.

٦-٨: اشتقاق فروض البحث:

إن جودة الإفصاح المحاسبي ترتبط إلى حد كبير بالممارسات الإدارية في إعداد القوائم المالية، ولا ترتبط بالسياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ونظراً لأن المراجع الخارجي معني بالتحقق من مدى اتباع الإدارة للسياسات المحاسبية واكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، فإنه لن يهتم كثيراً بقياس مستوى الإفصاح المحاسبي. بينما إذا توافرت الرغبة للمستخدم الخارجي للقوائم المالية في الحصول على مستويات أعلى من الإفصاح المحاسبي فقد يضطر إلى الضغط على المراجع الخارجي

لذلك، ولكن إذا وجدت علاقة الألفة بين المراجع والإدارة نظراً لطول الفترات التعاقدية فإنه لن يستجيب لرغبات المستخدم الخارجي، ويصبح الدوران الإلزامي أمراً مقضياً لتحقيق الاستقلالية والموضوعية لتحقيق رغبات الأطراف الخارجية المستخدمة للقوائم المالية، (Jenkins & Velury, 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Jeff, et al., 2015; Ernst & Young, 2013; Firth, et al., 2012; Wang & Tuttle, 2009). وبالتالي، يمكن للباحث صياغة الفرض الإحصائي الأول للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدوران المراجع الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي.

ومن ناحية أخرى، ترتبط تكلفة الاقتراض إلى حد كبير بمستوى مخاطر السيولة التي تمر بها الشركة، وغالباً ما تحاول الإدارة في كثير من الأحيان إغفال هذه المشاكل والمخاطر، وبالتالي يصبح المقرض في خطر دون علم ومن ثم لن يطلب عائد زيادة نظير هذه المخاطر. وبالتالي، إذا أدى طول الفترة التعاقدية بين المراجع والعميل إلى التأثير على استقلالية المراجع الخارجي سيظل المقرض على نفس المستوى من المخاطر المحيطة، وبالتالي قد يطلب عائد زيادة حال اكتشافه هذه المخاطر، وهنا يصبح الدوران الإلزامي وسيلة لتدنية متطلبات المقرض إذا تحققت الاستقلالية، (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003). ومن ثم، يمكن للباحث صياغة الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لدوران المراجع الخارجي على تكلفة الاقتراض.

في الواقع، تعتمد قرارات المقرض إلى حد كبير على المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية، وليست بالضرورة من خلال الاعتماد على المراجع الخارجي ورأيه، ومن ثم تصبح العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض متوقفة على جودة الإفصاح المحاسبي (Jenkins & Velury, 2018; Johnson, et al., 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Cameran, et al., 2012; Daugherty, et al., 2014; Litt, et al., 2015). ومن ثم، يمكن للباحث صياغة الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض.

٧-٨: الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية، من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالي:

٧-٨-١: أدوات قياس متغيرات الدراسة:

أولاً- المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وقد ذكر الباحث أنفاً أن الحد الأقصى للمدة التعاقدية بين المراجع والعميل لم يتم تحديدها بين الكتاب والباحثين والهيئات المهنية، ولكن يعتبر الحد الأقصى البالغ ٥ سنوات هي المدة الأكثر اتفاقاً بين الباحثين والهيئات المهنية. وبالتالي، يمكن للباحث قياس هذا المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة استبدال المراجع خلال ٥ سنوات والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك (Jenkins & Velury, 2018).

ثانياً- المتغيرات التابعة للدراسة:

أ- جودة الإفصاح المحاسبي:

يتمثل المتغير التابع الأول للدراسة في جودة الإفصاح المحاسبي، ويتعلق هذا المتغير بجودة المعلومات المحاسبية المقدمة إلى المستخدم الخارجي للقوائم المالية، وتزداد هذه الجودة كلما ازدادت درجة الإفصاح عن المعلومات. وبالتالي، يمكن للباحث استخدام مؤشر الإفصاح الخاص بمؤسسة استاندرد أند بورز والمدرج في سوق الأوراق المالية منذ عام ٢٠٠٣، حيث يعبر مستوى الإفصاح وفقاً لهذا المؤشر عن مستوى جودة الإفصاح المحاسبي (Hutapea, 2014).

ب- تكلفة الاقتراض:

يتمثل المتغير التابع الثاني للدراسة في تكلفة الاقتراض، ويتعلق هذا المتغير بمعدلات الفوائد/العوائد المدفوعة إلى المقرضين سواء كانت بنوك تجارية أو أشخاص طبيعيين حاملي السندات، ويمكن قياسه باستخدام معدل الفائدة/العائد على القروض والسندات، وتقاس بنسبة مصروفات الفوائد/العوائد على الديون إلى متوسط إجمالي الديون للسنة الحالية والسنة السابقة (Obreja, 2013).

ثالثاً- المتغيرات الحاكمة للعلاقة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة، والتي قد تؤثر على كل من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003) في:

المتغيرات الرقابية (الحاكمة)	
Size	حجم الشركة، مقيسًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
LEV	الرافعة المالية للشركة، مقيسه بإجمالي الالتزامات مقسومة على إجمالي حقوق الملكية.
TR	نسبة الأصول الثابتة الملموسة، وتقاس بنسبة الأصول الثابتة الملموسة إلى إجمالي الأصول.
CS	التغير في المبيعات، وتقاس بنسبة الفرق في المبيعات لعامين متتاليين (مبيعات السنة الحالية مطروحاً منها مبيعات السنة السابقة) إلى إجمالي الأصول.

٨-٧-٢: نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

نظراً لانقسام فروض الدراسة بانقسام المتغيرات التابعة المستخدمة في التحليل، فإن الباحث سيقوم بتقسيم نموذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة بانقسام الفروض على النحو التالي:

• نموذج اختبار الفرض الأول للدراسة:

يهدف الفرض الأول إلى تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي كمتغير مستقل وجودة الإفصاح المحاسبي كمتغير تابع. وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي من خلال بعض الدراسات السابقة (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003):

$$DIS_Q = \beta_0 + \beta_1 AT + \beta_2 Size + \beta_3 Lev + \beta_4 TR + \beta_5 CS + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

DIS_Q = جودة الإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر استاندر د أند بورز؛

AT = متغير وهمي يأخذ القيمة (١) في حالة الدوران للمراجع خلال ٥ سنوات والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك؛

- وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

• نموذج اختبار الفرض الثاني للدراسة:

يهدف الفرض الثاني إلى تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي كمتغير مستقل وتكلفة الاقتراض كمتغير تابع. وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي من خلال بعض الدراسات السابقة (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis,

et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003):

$$BC = \beta_0 + \beta_1 AT + \beta_2 Size + \beta_3 Lev + \beta_4 TR + \beta_5 CS + \varepsilon \quad (2)$$

حيث أن:

BC = تكلفة الاقتراض، وتقاس بنسبة مصروفات الفوائد/العوائد على الديون إلى متوسط إجمالي الديون للسنة الحالية والسنة السابقة؛

- وقد تم تعريف بقية المتغيرات فيما سبق.

• نموذج اختبار الفرض الثالث للدراسة:

يهدف الفرض الثالث إلى تحليل أثر الدور المعدل لجودة الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي كمتغير مستقل وتكلفة الاقتراض كمتغير تابع. وبالتالي، يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على النحو التالي من خلال بعض الدراسات السابقة (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014; Daugherty, et al., 2012; Hitchcock, 2011; Davis, et al., 2009; Lu & Sivaramakrishan, 2009; Blouin, et al., 2007; Myers, et al., 2003)

$$BC = \beta_0 + \beta_1 AT + \beta_2 AT* DIS_Q + \beta_3 Size + \beta_4 Lev + \beta_5 TR + \beta_6 CS + \varepsilon \quad (3)$$

حيث أنه: قد تم تعريف كافة المتغيرات فيما سبق.

٣-٧-٨: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ونظراً لأن المدة المزمع الاتفاق عليها بين الباحثين والهيئات المهنية هي ٥ سنوات فإن عينة الدراسة ينبغي أن تضم آخر خمسة سنوات للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، وبالتالي ستضم عينة الدراسة السلسلة الزمنية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، وقد سجلت (٧٢٢) مشاهدة وباستبعاد (١٨٠) مشاهدة ذات بيانات مفقودة و(٨٧) مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة (٤٥٥) مشاهدة.

٤-٧-٨: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ومصفوفة ارتباط بيرسون، ونتائج اختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية تعبر عن مجموعة من الطرق المستخدمة لوصف الخصائص الرئيسية لمجموعة من البيانات كميًا. حيث تهدف إلى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها، بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى. وبالتالي، يمكن للباحث عرض الإحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة من خلال الجدول الخاص بالإحصاءات الوصفية على النحو التالي:

جدول رقم (٨-١): الإحصاءات الوصفية

Variable	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
IR	455	0.08	0.69	0.28	0.12
S&P Disc	455	0.07	0.72	0.29	0.11
AT	455	0.00	1.00	0.34	0.28
CS	455	0.00	0.65	0.18	0.16
Log size	455	5.30	10.67	8.71	0.79
TR	455	0.67	0.9	0.71	0.57
Lev	455	-91.26	181.26	1.59	9.58
Valid N (listwise)	455				

يتبين للباحث من خلال الجدول رقم (٨-١) الخاص بالإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات المهمة اللازم توضيحها فيما يلي:

أولاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير AT الخاص بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي ٣٤% ، وهو ما يشير إلى أن نسبة ٣٤% من المشاهدات المدرجة بالعينة تطبق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وهي نسبة جيدة تقترب من نظيرتها بدراسات (Johnson, et al., 2018; Cameran, et al., 2015; Litt, et al., 2014) والبالغة ٢٨%، ٤٢%، ٣٥%.

ثانياً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير S&P Disc الخاص بجودة الإفصاح المحاسبي وفقاً لمؤشر استاندرد أند بوورز ٢٩%، وهي نسبة جيدة لا يستهان بها مقارنة بنظيرتها في دراسة (Hutapea, 2014) والبالغ ٣٢%.

ثالثاً: يبلغ الوسط الحسابي للمتغير IR الخاص بتكلفة الاقتراض ٢٨% وهي نسبة ليست مرتفعة، مما يشير إلى أن غالبية المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة لا تستعين بالاقتراض كوسيلة تمويلية في كثير من الأحيان وهي نسبة تقترب من نظيرتها بدراسات (Obreja, 2013; Van & Soumare, 2005; Kane & Muzere, 2003) والبالغة ٢٥%، ٣٤%، ٣٥% على التوالي.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة، يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً- مصفوفة ارتباط بيرسون:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة الحالية تحليل أثر الدوران الإلزامي لمراجح الحسابات (كمتغير مستقل) على كل من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض (كمتغيرات تابعة). وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٨-٢) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الأزواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل VIF للتأكد على عدم تواجد أي من مشاكل الأزواج الخطي.

جدول رقم (٨-٢): مصفوفة ارتباط بيرسون

Variable	IR	S&P Disc	AT	CS	Log size	TR	Lev
IR	Pearson Correlation	.011**	1	-.461**	.380**	.724**	.651**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.535
	N	455	455	455	455	455	455
S&P Disc	Pearson Correlation	.011**	.369**	1	.297**	.622**	.615**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.942
	N	455	455	455	455	455	455

أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تحقيق جودة الإفصاح بالقوائم المالية وتدنية

Variable	IR	S&P Disc	AT	CS	Log size	TR	Lev	
AT	Pearson Correlation	-.461**	.369**	1	.305**	.382**	.323**	.030
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.506
	N	455	455	455	455	455	455	455
CS	Pearson Correlation	.380**	.297**	.305**	1	.041**	.071**	-.019
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.670
	N	455	455	455	455	455	455	455
Log size	Pearson Correlation	.724**	.622**	.382**	.041**	1	.073**	.005
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		0.000	.906
	N	455	455	455	455	455	455	455
TR	Pearson Correlation	.651**	.615**	.323**	.071**	.073**	1	-.015
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	0.000		.749
	N	455	455	455	455	455	455	455
Lev	Pearson Correlation	.028	-.003	.030	-.019	.005	-.015	1
	Sig. (2-tailed)	.535	.942	.506	.670	.906	.749	
	N	455	455	455	455	455	455	455

ويتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٨-٢) عدم وجود علاقة معنوية بين أيّاً من المتغيرات المستقلة أو التابعة للدراسة، حيث أنه لا يوجد معامل ارتباط أعلى من ٠.٨، وهو ما يشير إلى صحة الفروض الإحصائية للدراسة بشكل مبدئي.

وعلاوة على ذلك يتبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل AT الخاص بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي والمتغير التابع S&P Disc الخاص بجودة الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى وجود

علاقة عكسية بين المتغير المستقل AT والمتغير التابع IR الخاص بتكلفة الاقتراض. أي أن، زيادة ممارسات دوران المراجع الخارجي ستؤدي إلى تدنية تكلفة الاقتراض وزيادة جودة الإفصاح المحاسبي، ولا يمكن التسليم بصحة هذه النتيجة المبدئية حتى يتم اختبار الفروض.

ثالثاً- نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

• نتائج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

يتنبأ الفرض الأول بتحليل أثر ممارسات دوران المراجع الخارجي (كمتغير مستقل) على جودة الإفصاح المحاسبي باستخدام مؤشر استاندر د أند بورز (كمتغير تابع). وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (١) لاختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (١) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٣) على النحو التالي:

جدول رقم (٨-٣): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة

Variable	Dependent Variable: S&P Disc			
	Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Constant	-0.24	-2.56	0.00	
AT	0.04	3.98	0.00	1.01
TR	0.00	-0.17	0.87	1.00
Lev	0.00	-0.38	0.71	1.00
CS	0.00	-0.87	0.39	1.01
Log size	0.00	0.74	0.46	1.00
<i>industry dummies</i>	<i>Included</i>			
<i>year dummies</i>	<i>Included</i>			
N	455			
Adj. R2	37.80%			

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٣) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٣٧.٨%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (١) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الإفصاح المحاسبي بنسبة ٣٧.٨%، وهو ما يتفق مع نظيره بالعديد من الدراسات، (Jenkins & Velury, 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Jeff, et al., 2015) حيث يبلغ ٣٦.٥%، ٣٨.٤%، ٤١.١% على التوالي. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفرض رقم (١) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (١) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل AT الخاص بدوران المراجع الخارجي ويحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين دوران المراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي. أي أن، ارتفاع مستوى ممارسات الدوران للمراجع الخارجي سيؤدي إلى ارتفاع جودة الإفصاح المحاسبي وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات، (Jenkins & Velury, 2018; Kaplan & Mauldin, 2018; Jeff, et al., 2015). والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 1.01).

وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بجودة الإفصاح المحاسبي، من خلال معرفة المتغير المستقل الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$S\&P\ Disc = -0.24 + 0.04 AT + 0.00 TR + 0.00 Lev + 0.00 CS + 0.00 Log Size + \varepsilon$$

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الأول للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

"يوجد تأثير طردي معنوي للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة الإفصاح المحاسبي".

• نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

يتنبأ الفرض الثاني بتحليل أثر ممارسات دوران المراجع الخارجي (كمتغير مستقل) على تكلفة الاقتراض (كمتغير تابع). وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (٢) لاختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (٢) تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٤) على النحو التالي:

جدول رقم (٤-٨): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة

Variable	Dependent Variable: IR			
	Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Constant	-0.78	-1.34	0.00	
AT	-0.53	-5.02	0.00	6.12
TR	0.07	1.15	0.00	1.22
Lev	0.00	1.32	0.02	1.01
CS	0.00	-1.19	0.23	1.00
Log size	0.00	0.58	0.56	1.01
<i>industry dummies</i>	<i>Included</i>			
<i>year dummies</i>	<i>Included</i>			
N	455			
Adj. R2	39.00%			

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤-٨) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٣٩%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في تكلفة الاقتراض بنسبة ٣٩%، وهو ما يتفق مع نظيره بالعديد من الدراسات (Litt, et al., 2014; Ernst & Young, 2013; Firth, et al., 2012) حيث يبلغ ٤٠.١%، ٤٥%، ٣٣% على التوالي. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفرض رقم (٢) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٢) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل AT الخاص بدوران المراجع الخارجي ويحمل إشارة سالبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين دوران المراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض. أي أن، ارتفاع مستوى ممارسات الدوران للمراجع الخارجي سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Litt, et al., 2014; Ernst & Young, 2013; Firth, et al., 2012). والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 6.12).

أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تحقيق جودة الإفصاح بالقوائم المالية وتدنية

وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بتكلفة الاقتراض، من خلال معرفة المتغير المستقل الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$IR = -0.78 - 0.53 AT + 0.07 TR + 0.00 Lev + 0.00 CS + 0.00 Log Size + \varepsilon.$$

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الثاني للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

"يوجد تأثير عكسي معنوي للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تكلفة الاقتراض".

• نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة:

يتنبأ الفرض الثالث بتحليل أثر جودة الإفصاح المحاسبي (كمتغير معدل) على العلاقة بين ممارسات دوران المراجع الخارجي (كمتغير مستقل) وتكلفة الاقتراض (كمتغير تابع). وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج اختبار الفرض رقم (٣) لاختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفرض رقم (٣)، تم التوصل إلى النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥-٨) على النحو التالي:

جدول رقم (٥-٨): نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة

Variable	Dependent Variable: Accuracy			
	Coef.	t-stat.	Sig.	VIF
Constant	-0.78	-1.93	0.00	
AT	-0.01	-2.10	0.32	1.12
AT*S&P Disc	-0.51	-4.79	0.00	6.12
TR	0.07	1.61	0.00	1.22
Lev	0.00	1.33	0.02	1.01
CS	0.00	-1.24	0.21	1.00
Log size	0.00	0.62	0.53	1.01
industry dummies	Included			
year dummies	Included			
N		455		
Adj. R2		54.13%		

يتبين للباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٨-٥) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٥٤.١٣%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة الموجودة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في تكلفة الاقتراض بنسبة ٥٤.١٣%، وهو ما يتفق مع نظيره بالعديد من الدراسات (Jenkins & Velury, 2018; Johnson, et al., 2018; Kaplan & Mauldin, 2018) حيث يبلغ ٤٦.٣%، ٥١.٢%، ٤٨.٥% على التوالي. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفرض رقم (٣) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه.

وبالنظر إلى معنوية المعاملات المدرجة بنموذج اختبار الفرض الإحصائي رقم (٣) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل AT الخاص بدوران المراجع الخارجي والمتغير المعدل AT*S&P Disc الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي وكلاهما يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين العلاقة التفاعلية لكل من دوران المراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض. أي أن، ارتفاع مستوى ممارسات الدوران للمراجع الخارجي في ظل ارتفاع جودة الإفصاح المحاسبي سيؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Jenkins & Velury, 2018; Johnson, et al., 2018; Kaplan & Mauldin, 2018). والجدير بالذكر أن الباحث لم يواجه أي مشاكل تتعلق بالازدواج الخطي (Multicollinearity) حيث أن أقصى قيمة لمعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) تبلغ (VIF = 6.12).

وتأسيساً على ذلك، يمكن بناء نموذج التنبؤ بالأثر على المتغير التابع الخاص بتكلفة الاقتراض من خلال معرفة المتغير المستقل العلاقة التفاعلية بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وجودة الإفصاح المحاسبي والمتغيرات الحاكمة الأخرى من خلال النموذج التالي:

$$IR = -0.78 - 0.01 AT - 0.51 AT*S\&P\ Disc + 0.07 TR + 0.00 Lev + 0.00 CS + 0.00 Log Size + \epsilon.$$

وتأسيساً على تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم الثالث للدراسة وقبول الفرض البديل على النحو التالي:

"يوجد تأثير عكسي معنوي لجودة الإفصاح المحاسبي على العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وتكلفة الاقتراض".

٨-٨: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي (كمتغير مستقل) مما ينعكس بدوره على تحسين استقلالية المراجع الخارجي وتعزيز نزعة الشك المهني لديه، مما يؤدي إلى زيادة الاهتمام بتحسين مستوى الإفصاح وتعزيز البيئة المعلوماتية، مما يؤدي إلى تعزيز ثقة المستخدم الخارجي للقوائم المالية في معلوماتها ومن ثم انخفاض تكلفة الاقتراض (كمتغيرات تابعة)، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ٤٥٥ مشاهدة تغطي السلسلة الزمنية من عام ٢٠١٤-٢٠١٩، وقد تم تناول البحث من خلال استعراض وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للدوران الإلزامي للمراجع

الخارجي، بالإضافة إلى التعرف على موقف الهيئات المهنية والدول من تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وأخيراً استعراض طبيعة العلاقة بين تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي وكلٍ من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض.

ولغرض اختبار العلاقة بين الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي (كمتغير مستقل) وكلٍ من جودة الإفصاح المحاسبي وتكلفة الاقتراض (كمتغيرات تابعة)، توصل الباحث إلى أن ارتفاع مستوى ممارسات تطبيق الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الإفصاح المحاسبي وتدنية تكلفة الاقتراض.

وتشير نتائج تلك الدراسة أن ممارسات الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي سيؤدي إلى تعزيز الاستقلال وتقوية نزعة الشك المهني لدى المراجع الخارجي، مما يؤدي إلى تدقيق وحرص المراجع على تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي وتعزيز البيئة المعلوماتية للمستخدم الخارجي للقوائم المالية مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض.

وانطلاقاً من النتائج السابق عرضها، يتضح لدى الباحث مجموعة من الرؤى التي يمكن تسليط الضوء عليها لتصبح بمثابة توصيات للعديد من الأطراف ذوي المصلحة على النحو التالي:

- ينبغي على هيئة سوق الأوراق المالية المصري إتباع ما جاءت به هيئة سوق المال الأمريكية من تأييد الحد الأقصى للدوران الإلزامي للمراجع الخارجي بما يبلغ ٥ سنوات.
- ينبغي على الكتاب والباحثين المزيد من البحث في تحليل أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على بقية مخرجات القوائم المالية ولعل أهمها من وجهة نظر الباحث مستوى الاستحقاقات، ومعدلات السيولة، وربحية الأسهم والتحفظ المحاسبي وغير ذلك.
- ينبغي على الهيئات المهنية المهمة بمعايير المراجعة تطوير تلك المعايير بما يسمح بإلزام الشركات المدرجة في السوق المصري بالدوران الإلزامي للمراجع الخارجي.

ويرى الباحث أن البحوث المحاسبية المستقبلية يجب أن تتجه نحو المجالات الآتية:

- تحليل أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على تركيز سوق المراجعة.
- التعرف على دور الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة.
- تحليل دور ممارسات الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على مستوى الشك المهني.
- تحليل أثر الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي على سياسة فحص النظير في سوق المراجعة.

قائمة المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو الخير، مذكر طه، ٢٠٠٦، "التغيير الإلزامي للمراجعين وأثره على تكاليف وجودة عملية المراجعة - دراسة ميدانية في البيئة السعودية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد الثالث، ص ص ٣٦٢-٣٩٩.
- المناوي، حازم عزمي مسعد، ٢٠٠٠، "قياس تكلفة الاقتراض وأثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- جربوع، يوسف محمود محمد، ٢٠٠٨، "مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاليتيه: دراسة تطبيقية على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة"، كلية التجارة، جامعة غزة- فلسطين، المجلد ١٦، العدد ١، ص ص ٧٥٧-٧٩٤.
- صباح، سالم أحمد، ٢٠١٤، "مدى تأثير التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على أدائه المهني دراسة تحليلية تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ص ٣٦٩-٤٤١.
- غراب، مي صديق سعد، ٢٠١٦، "أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة عملية المراجعة في ظل حوكمة الشركات: دراسة نظرية ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، العدد ٢، ص ص ٨٩-١٠٨.
- غنيم، محمود رجب يس، ٢٠١٣، "أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قدرته في اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية: دراسة ميدانية في البيئة السعودية"، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، العدد ٤، ص ص ١٦٣-٢٤٢.
- مبارك، الرفاعي إبراهيم، ٢٠١٢، "التغيير الدوري للمراجعين الخارجيين وأثره على جودة المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد ٢٤، العدد الثاني، ص ص ٢١٨-٢٤٧.
- قرار وزير التجارة والصناعة السعودي، رقم ٢٦٦، ١٤٢٩هـ.

ثانياً - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Barako, G., 2007, "Determinants of voluntary disclosures in Kenyan companies' annual reports', African Journal of Business Management, Vol. 1, No. 5, pp. 113-128.

- Blouin, J., Grein, B., & Roundtree, B., 2007, "An analysis of forced auditor change: The of former Arthur Andersen Clients", The accounting Review, Vol. 82, No. 3, PP. 621-675.
- Bokpin, Godfred A., 2010, "Financial market development and corporate financing: evidence from emerging market economies", Journal of Economic Studies, Vol. 37, No. 1, pp. 96-116.
- Cameran, M., Francis, J. R., Mara, A., Pettinicchio, A., 2015, "Are there adverse consequences of mandatory audit rotation? Evidence from the Italian experience", Auditing: A journal of practice and theory, Vol. 34, No. 1, PP. 1-24.
- Cameran, M., Vincenzo, D. D., & Merlotti, E., 2005, "The audit firm rotation role: A review of the literature", Working Paper, SDA Bocconi.
- Chasan, J. V. & Nagy, A. L., 2015, "Audit firm tenure and fraudulent financial reporting", Auditing: A journal of practice and theory, Vol. 23, No. 2, PP. 55-69.
- Chi, W., Yu, H., & Chiu, S., 2004, "Mandatory rotation and auditor independence", Taiwan accounting review, Vol. 5, PP. 71-104.
- Cotter, J., Tarca, A., & Wee, M., 2012. "IFRS adoption and analysts' earnings forecasts: Australian evidence", Accounting & Finance, Vol. 52, No. 2, PP. 395-419.
- Daugherty, B. E., Dickins, H., & Higgs, J. L., 2012, "An examination of partner perceptions of partner rotation: direct and indirect consequences to audit quality", Auditing: A journal of practice and theory, Vol. 31, No. 1, PP. 97-114.
- Davis, L. R., Soo, B. S., Trompeter, G. M., 2009, "Auditor tenure and the ability to meet or beat earnings forecasts", Contemporary accounting research, Vol. 26, No. 2, PP. 517-548.
- Defond, M. L., & Francis J. R., 2005, "Audit research after Sarbanes-Oxley", Auditing: A journal of practice and theory, Vol. 24, No. 5, PP. 1-38.
- Deslauriers, S., 2011, "The Impact of cash flow information on the forecasts provided by financial analysts, considering the quality of earnings", Journal of Applied Business Research (JABR), Vol. 19, No. 1, pp. 123- 134.

- Ernst, A, Young, L., 2013, "Point of view our perspective on mandatory audit firm rotation", International journal of financial reporting, Vol. 4, No. 1, PP. 25-40.
- Firth, M., Rui, O. M., & Wu, X., 2012, "How do various forms of auditor rotation affect audit quality? Evidence from China", The international journal of accounting, Vol. 47, PP. 109-138.
- Gul. F. A., Fung, S. Y., Jaggi, B., 2020, "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise", Journal of accounting and economics, Vol. 47, No. 3, PP. 265-287.
- Hitchcock, C., 2011, "PCAOB Issues concept release on auditor independence and audit firm rotation, Deloitte development LLC", Vol. 18, No. 23.
- Hope, O. K., 2003, "Disclosure practices, enforcement of accounting standards, and analysts' forecast accuracy: An international study". Journal of Accounting Research, Vol. 41, No. 2, pp 235-272.
- Hutapea, S. L. C., 2014, "The effect of corporate social responsibility disclosure to earnings forecast accuracy (Doctoral Dissertation, Uajy).
- Ionaşcu, M., & Ionaşcu, I., 2012, "The Use of accounting information by financial analysts in emergent markets: The case of Romania", Accounting & Management Information Systems/Contabilitate is Informatica de Gestiune, Vol. 11, No. 2, PP. 311-332.
- Jeff, P., Khurana, I. K., & raman, K. K., 2015, "Audit firm tenure and the equity risk premium", Journal of accounting auditing and finance, Vol. 23, PP. 115-140.
- Jenkins, D. S., Velury, U., 2018, "Does auditor tenure influence the reporting of conservative earnings?", Journal of accounting and public policy, Vol. 27, No. 2, PP. 115-132.
- Johnson, V. E., Khurana, I. K., & Reynolds, J. K., 2018, "Audit firm tenure and the quality of financial reports", Contemporary accounting research, Vol. 19, No. 4, PP. 637-675.
- Kane Stephen A. & Muzere Mark L., 2003, "Fragile fixed exchange rates with banking safety net guarantees", Research in Finance, Vol. 20, pp 119-138.

- Kaplan, S. E., Mauldin, E. G., 2018, "Auditor rotation and the appearance of independence: Evidence from nonprofessional investors", Journal of accounting and public policy, Vol. 27, No. 2, PP. 177-192.
- Levine, Helisse, 2011, "The impact of debt management policies on borrowing costs incurred by U.S. State governments", Public Finance and Management, Vol. 11, No. 1, pp. 1-27.
- Litt, B., Sharma, D. S., Simpson, T., & Tanyi, P. N., 2014, "Audit partner rotation and financial reporting quality", Auditing: A journal of practice and theory, Vol. 33, No. 3, PP. 59-86.
- Lu, T., & Sivaramakrishan, K., 2009, "Mandatory audit firm rotation: Fresh look versus poor knowledge", Journal of accounting and public policy, Vol. 28, PP. 71-91.
- Maturbongs, D. P., & Budiharta, P., 2015, "The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure to Market Reaction with Profitability as Moderating Variable", Journal of accounting and public policy, Vol. 36, PP. 111-138.
- Myers, J. N., Myers, L. A., & Omar, T. C., 2003, "Exploring the term of the auditor client relationship and the quality of earnings", The accounting review, Vol. 78, PP. 779-799.
- Nagar, V., Nanda, D., & Wysocki, P., 2003, "Discretionary disclosure and stock-based incentives", Journal of accounting and economics, Vol. 34, No. 1, PP. 283-309.
- Obreja, I., 2013, "Book-to-Market Equity, Financial Leverage, and the Cross-Section of Stock Returns", Review of Financial Studies, Vol. 26 Issue 5, pp. 1146-1189.
- Pae, J., & Yoon, S. S., 2012, "Determinants of analysts' cash flow forecast accuracy", Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 27, No. 1, PP. 123-144.
- Roush, P., Church, B., Jenkins, J., 2019, "Commentary auditor rotation: The PCAOB considers a new direction", Current issues in auditing, Vol. 5, No. 2, PP. 15-20.

-Van Son Lai, & Soumare Issouf, 2005, "Investment incentives in project finance in the presence of partial loan guarantees", Research in Finance, Vol. 22, PP. 161–186.

-Velte, P., Stiglbauer, M., 2018, "Impact of auditor and audit firm rotation on accounting and audit quality: A critical analysis of the EC regulation draft, International conference "improving financial institutions", the proper balance between regulation and governance, Helsinki.

-Wang, K. J., & Tuttle, B. M., 2009, "The impact of auditor rotation on auditor client negotiation, Accounting, organizations and society", Vol. 34, No. 2, PP. 222-243.

